AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia, P.O. Box: 3243 Tel.: (251-11) 5513 822 Fax: (251-11) 5519 321
Email: situationroom@africa-union.org

مؤتمر الاتحاد

الدورة العادية السابعة والعشرون

كيجالي، رواندا، 17-18 يوليو 2016

الأصل: إنجليزي/فرنسي

ASSEMBLY/AU/5 (XXVII)

تقرير رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي
عن الوضع الحالي للسلم والأمن في أفريقيا

تقرير رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي
عن الوضع الحالي للسلم والأمن في إفريقيا

أولا – مقدمة:

1. منذ انعقاد الدورة العادية الـ26 لمؤتمر الاتحاد الأفريقي التي عقدت في أديس أبابا يومي 30 و31 يناير 2016، لا يزال مشهد السلم والأمن في أفريقيا غير مستقر. وقد فتح هذا الوضع المؤثر على أجزاء كثيرة من القارة بعض المجال أمام تفشي الإرهاب والتطرف العنيف في بعض المناطق. وقد أدت الهجمات الإرهابية إلى خسائر فادحة في الأرواح وحالات إصابة وجروح وتشريد الأشخاص وتدفق اللاجئين، فضلا عن تدمير الممتلكات والبنية التحتية. إضافة إلى ذلك، فإن تغير المناخ وانتشار مرض الإيبولا وغيرها من الأوبئة كان ولا يزال يؤثر بشكل مأساوي على أفريقيا وشعوبها من ناحية الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والبيئية. وتعرقل آثار النزاعات والأزمات والإرهاب وكذلك انتشار الأوبئة مجتمعةً الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي والتنموي في أفريقيا على نحو شديد.

2. إلى جانب التحديات المذكورة أعلاه، هناك مسألة الحكم التي لا تزال تشكل أحد المصادر الرئيسية للتوتر وعدم الاستقرار في بعض الدول، مما يؤدي إلى نزاعات وأزمات عنيفة. وللأسف، فإن تسوية وإدارة هذه النزاعات تحويل موارد كان يمكن تخصيصها لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لسكان أفريقيا. ويشكل عدم الاستقرار والنزاعات التي لا تزال تدمر أجزاءا من قارتنا عائقا رهيبا، في الوقت الذي نسعى فيه إلى تنفيذ المرحلة الأولى من أجندة 2063. وإدراكا لهذا العائق وضرورة التغلب عليها على جناح السرعة، ينبغي لنا أن نذكر التزاماتنا بإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020 ونضمن استمرار إسكاتها في المستقبل.

ثانيا– وضع السلم والأمن في إفريقيا:

أ) الصومال:

3. أحرزت العملية السياسية في الصومال بعض التقدم في تنفيذ رؤية 2016، نحو إجراء الانتخابات بحلول أغسطس/سبتمبر 2016، على أساس نموذج انتخابي توافقي على النحو المحدد من قبل أصحاب المصلحة الصوماليين. وتوشك عملية تكوين الدولة على الاكتمال على الرغم من استمرار الصراعات والتنافسات العشائرية.

4. ولا تزال حركة الشباب قادرة على شن هجمات مميتة كما يتضح ذلك من الهجمات التي تشنها حاليا وذلك على الرغم مما شهدته من ضعف وتدمير على نطاق واسع. وتبعا لذلك، من المهم بالنسبة للدول الأعضاء والمجتمع الدولي مواصلة دعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للإبقاء على الزخم. وفي هذا الصدد، فإن مما يثير القلق خفض الاتحاد الأوروبي تمويله لبدلات القوات بنسبة 20%. وعلى الرغم من أنها قد عززت إجراءات الدفع للبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال نهج قائم على دفع مبلغ إجمالي بهدف التعجيل بعملية الصرف فإن هذا الإجراء لا يسد الفجوة الناجمة عن الخفض بنسبة 20%. وفضلا عن ذلك، فإن قرار الاتحاد الأوروبي تغيير إجراءات دفع بدلات القوات لفرقة قوات الدفاع الوطني البوروندية يؤثر تأثيرا ضارا على فعالية عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونظرا لهذه التحديات، دعا مجلس السلم والأمن مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى تعزيز الدعم المالي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من خلال استخدام المساهمات المقدرة للأمم المتحدة، مع الوضع في الاعتبار أن الاتحاد الأفريقي إذ ينشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إنما كان يفعل ذلك نيابة عن مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين ويسعى إلى نهيئة الظروف المواتية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل وإعادة الإعمار في الصومال. وفضلا عن ذلك، أجاز مجلس السلم والأمن أيضا مفهوم العمليات المنقح لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مركزا على الجهود الرامية إلى تعزيز عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الدفاع والأمن الوطنية الصومالية وتحديد جداول زمنية إرشادية لاستراتيجية خروج البعثة من الصومال بحلول 2018. وفي هذا السياق، ينبغي أن يستند تنفيذ استراتيجية خروج بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى جهود متواصلة تهدف إلى تعزيز قوات الدفاع والأمن الوطنية الصومالية التي ستتولى بعد ذلك مسؤولية الأمن الوطني للبلاد.

5. لا تزال الاجتياجات الإنسانية في الصومال حادة مع استمرار مواطن الضعف. وبشكل خاص، يتسم الوضع، من بين أمور أخرى، بسوء التغذية في مخيمات النازحين داخليا. وتواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال دعم الجهوذ الرامية إلى تحسين الوضع الإنساني من خلال فتح العديد من طرق الإمداد لتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية.

6. في ضوء الوضع المشجع في الصومال وعلى الرغم من التحديات التي لا تزال قائمة، قد يود المؤتمر الإشادة بحكومة الصومال الاتحادية وكذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي على عملها المثالي للمساهمة في صنع السلام في ظروف صعبة. وقد يرغب المؤتمر أيضا في دعوة حكومة الصومال الاتحادية إلى بذل كل الجهود لتحقيق رؤية 2016 بدعم من منظمة الإيجاد والاتحاد الأفريقي والشركاء وذلك من أجل وضع الصومال على مسار السلام

والتنمية المستدامين. وقد يرغب المؤتمر في الترحيب بمفهوم العمليات المنقح لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بما في ذلك استراتيجية الخروج التي ستخرج بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بموجبها من الصومال بحلول 2018. وقد يرغب المؤتمر حث مجلس الأمن على رفع حظر الأسلحة المفروض على الصومال على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن 2244 (2015) باعتباره جانبا هاما من بناء مؤسسات أمنية قادرة في الصومال.

ب) **<u>جنوب السودان</u>:**

7. تعتبر عودة نائب الرئيس الأول السيد رياك مشار إلى جوبا في 26 أبريل 2016 بدعم من الاتحاد الأفريقي وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان لاحقاً، من التطورات إيجابية في تنفيذ الاتفاق حول تسوية النزاع في جنوب السودان الموقع في أغسطس 2015.

8. وللأسف، فإن الوضع في جنوب السودان قد اتجه نحو الأسوأ منذ 7 يوليو 2016 عندما اندلعت الاشتباكات بين القوات الحكومية وقوات حركة تحرير السودان – المعارضة. وحتى وقت استكمال هذا التقرير، تدهور الوضع الأمني بشدة وأبلغ أن عدد القتلي تجاوز 200 بينما أصبح تنقل المواطنين مقيداً وازداد عدد النازحين داخلياً. ولسوء الحظ، لم تتم الاستجابة للجهود المشتركة لقادة البلاد في الدعوة إلى الهدوء ووقف إطلاق النار من قبل القادة العسكريين. لقد أدت هذه التطورات الأخيرة إلى عكس التقدم الذي تم إحرازه في الأشهر القليلة الماضية مما تسبب في مزيد من تدهور الوضع الأمني في جوبا مع احتمال انتشار ذلك في بقية أرجاء البلاد. إن الوضع يزداد سوءا بكل وضوح نظراً لانعدام الثقة بين القادة والشعب. وعليه، يتعين على قادة جنوب السودان الشروع في إجراءات بناء الثقة التي من شأنها أن تضع الأساس لمواجهة هذه التحديات. فور معالجة الوضع الراهن يجب تهيئة بيئة عمل مواتية داخل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، وتمهيد الطريق لعملية وطنية مناسبة لتضميد الجراح والمصالحة الوطنية، فضلا عن معالجة قضايا المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال النزاع. وفي هذا الصدد، فإن تأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة وتضميد الجراح والمحكمة المختلطة لجنوب السودان وهيئة التعويض والإعادة إلى الوطن، كما يدعو إلى ذلك كل من تقرير لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان والاتفاق حول تسوية النزاع في جنوب السودان مسألة ذات أولوية قصوى. لقد وصلت مفوضية الاتحاد الأفريقي مرحلة متقدمة من إنشاء هذه الهيئة، بالتشاور مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان. وفي الوقت نفسه، أعرب مجلس السلم والأمن، في مقرراته، عن قلقه العميق من أن اقتصاد جنوب السودان يتطلب الدعم والمساعدة المستمرة من أفريقيا والشركاء الدوليين لتجنب احتمال انهيار كلي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والأمني والإنساني الهش أصلا.

9. وعليه، قد يود المؤتمر أن يوجه نداءً إلى قادة ممارسة سيطرة أكبر على قواتهم وحث الفصائل المتناحرة على الوقف الفوري لإطلاق النار. وعليه، قد يرغب المؤتمر في حث حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على الوفاء بالتزاماتها على النحو المبين في اتفاق أغسطس 2015، بما في ذلك من خلال التعاون مع لجنة الرصد والتقييم المشتركة بغية تحقيق سلام دائم. ويجوز للمؤتمر أيضا أن يحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية كي تتمكن من مباشرة عملها بالكامل والوفاء باحتياجات شعبها في إطار توفير مكاسب السلام. للمؤتمر كذلك الثناء على قرار مجلس السلم والأمن بزيارة جنوب السودان في المستقبل القريب، فضلا عن الدعوة إلى عقد مؤتمر للتبرعات لدعم جنوب السودان. وفضلا عن ذلك، قد يرحب المؤتمر بالاجتماع الوزاري لمنظمة الإيجاد حول الوضع في جنوب السودان الذي عقد في 11 يوليو 2016. وفي هذا الصدد، قد يرغب المؤتمر في إجازة توصيات الاجتماع بشأن مراجعة تفويض بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بهدف التمكين من إنشاء لواء تدخل بقيادة أفريقية وزيادة عدد القوات لتوفير الحماية للمدنيين في البلاد من بين أمور أخرى.

ج) **السودان:**

10. لاتزال الأوضاع المتعلقة بالحوار الوطني، ووقف الأعمال العدائية في دارفور ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان بدون حل حتى يومنا هذا. وقد دعا رئيس فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي إلى عقد اجتماع لاجراء تشاورات استراتيجية مع الأطراف السودانية الرئيسية، وتحديدا حكومة السودان، وقادة حركة تحرير شعب السودان الشمالي، وحركة تحرير السودان– جناح مني مناوي، وحركة العدالة والمساواة ، وحزب الأمة الاسلامية في أديس أبابا، من 18 إلى 21 مارس 2016 لمعالجة هذه المسألة. واتفق الاجتماع على خارطة الطريق التي تضمنت تنازلات رئيسية قدمتها الأطراف. وفي 21 مارس 2016، وقعت حكومة السودان على اتفاق خارطة طريق كما وقع عليه فريق التنفيذ رفيع المستوى للاتحاد الأفريقي باعتباره شاهدا. وأبدت أحزاب المعارضة والحركات المسلحة بعض التحفظات على الوثيقة التي لايزال يتعين التوقيع عليها. وفي 18 ابريل 2016، أعلن نداء السودان، الذي يتألف من بعض أحزاب المعارضة السودانية والحركات المسلحة، من جانب واحد، وقف الأعمال العدائية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، لمدة ستة شهور. وبعد ذلك ، أصدرت حكومة السودان إعلانا مماثلا بوقف الأعمال العدائية لمدة 4 أشهر اعتبارا من يوم السبت 18 يونيو 2016.

11. في الوقت نفسه، واجهت دارفور المزيد من التحديات منذ يناير 2016، عندما شن جيش تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور هجمات أدت إلى اندلع القتال بين حركته والقوات المسلحة السودانية في منطقة جبل مرة في وسط دارفور بإيعاز من هذه الحركة. وعقب هذه الاشتباكات،

أشارت تقارير العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى أن الاشتباكات أسفرت عن نزوح أكثر من 100.000 شخص. وفي الوقت نفسه، واصلت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تنفيذ ولايتها المحددة، ولكن مع بعض التحديات. في يونيو 2016، جدد مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن للأمم المتحدة ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لولاية أخرى مدتها 12 شهرا.

12. في أبريل عام 2016، أجرت حكومة السودان استفتاءاً إداريا لتحديد ما إذا كان ينبغي أن تكون دارفور ولاية موحدة أم يتم الاحتفاظ بالولايات الخمس. في 23 ابريل 2016، أعلن أن أكثر من 97% من الناخبين أيدوا خيار الإبقاء على هيكل الولايات الخمس. وراقبت مفوضية الاتحاد الأفريقي الاستفتاء وأشارت إلى أنه كان سلميا بوجه عام. وفي مايو عام 2016، قام فريق العمل المشترك، الذي أنشئ في 2015 من قبل الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة وحكومة السودان، بوضع استراتيجية تؤدي إلى الخروج السلس للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبزيارة دارفور واتفق على أن تحسنا قد طرأ تحسن على الوضع الأمني. ووافق فريق العمل المشترك على استئناف عمله في سبتمبر 2016.

13. في ضوء ما تقدم، للمؤتمر أن يجدد تأييده لإجراء حوار وطني سوداني شامل بذل المزيد من الجهود لتحقيق ذلك. علاوة على ذلك، للمؤتمر أن يحث أحزاب المعارضة والحركات المسلحة على التعاون مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي لاستكمال اتفاق خارطة الطريق، نظرا لأنه يمثل معلما هاما في تحديد الطريقة العملية للمضي قدما في التصدي للتحديات التي تواجه السودان. فضلا عن ذلك، للمؤتمر أن يحث الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور على بذل المزيد من الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع في دارفور، من خلال الاتفاق على وقف الأعمال العدائية واحترام ذلك وانضمام الحركات المسلحة إلى اتفاق خارطة الطريق من أجل المشاركة في حوار وطني شامل. وللمؤتمر أيضا أن يشجع حكومة السودان على مواصلة تسهيل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، من بين أمور أخرى، من خلال السماح بدخول مناطق النزاع والسماح لمعداتها أيضا بالوصول إلى البلاد.

د) **بوروندي**:

14. لايزال الوضع السياسي والأمني والحقوقي في بوروندي يبعث على القلق. ولا يزال استمرار حالة انعدام الأمن، والاغتيالات المستهدفة ضد شخصيات سياسية وعسكرية، وأعمال العنف ضد المدنيين، فضلا عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي سجلت على مدى الشهور الستة (6)

الماضية تشكل مصدر قلق عميق. وقد بذلت جماعة شرق أفريقيا، بدعم من الاتحاد الافريقي، جهودا لتنشيط المبادرات الإقليمية والدولية من أجل إجراء حوار بوروندي شامل.

15. قام الوفد الرفيع المستوى– الذي يتألف من الرئيس إدريس ديبي إتنو من تشاد، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، الرئيس جاكوب زوما من جنوب افريقيا ، والرئيس محمد ولد عبد العزيز من موريتانيا، والرئيس ماكي سال، رئيس السنغال، والرئيس علي بونجو أونديمبا من الجابون، ورئيس الوزراء هايلي مريم ديسالين من إثيوبيا، يرافقهم السفير إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن، بزيارة إلى بوروندي من 25 إلى 26 فبراير 2016، وذلك تمشيا مع مقرر المؤتمر ASSEMBLY/AU/DEC.598(XXVI) الصادر عن الدورة العادية ال26 للمؤتمر التي عقدت يومي 30 و 31 يناير 2016.

16. خلال المشاورات، اتفق الوفد مع السلطات البوروندية على أن يزيد إلى مائتي (200) عدد مراقبي حقوق الإنسان للاتحاد الافريقي (100) والخبراء العسكريين (100). وأعرب أعضاء الوفد الرفيع المستوى عن استعدادهم لمواصلة عملهم، دعما لجهود الوساطة التي يقودها الرئيس يوري موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، نيابة عن جماعة شرق افريقيا، وخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى حمل جميع أصحاب المصلحة البوروندبين على المشاركة في الحوار الشامل والحفاظ على مكاسب اتفاق أروشا للسلام والمصالحة.

17. في 2 مارس 2016، أكدت القمة العادية لرؤساء دول وحكومات جماعة شرق أفريقيا المنعقدة في أروشا، من جديد الحاجة إلى استئناف الحوار، وعينت الرئيس السابق بنجامين مكابا من تنزانيا ميسرا لأزمة بوروندي، تحت سلطة الرئيس يويري موسفيني، رئيس وساطة جماعة شرق أفريقيا. ومع هذا الزخم المتجدد، استؤنف الحوار بين البورنديين في أروشا من 21 إلى 24 مايو 2016 . واجتمع الميسر يومي 10 و 11 يونيو 2016،في بروكسل، مع قادة المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وسيادة القانون والقادة المعنيين الآخرين.

18. فيما يتعلق بالوضع الأمني وحقوق الإنسان، ركز الاتحاد الأفريقي اهتمامه على الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاغتيالات المستهدفة، وحالات التعذيب، والإعدام بدون محاكمة، والاختفاء القسري للشباب، والاعتقالات التعسفية والاحتجاز غير المشروع على أيدى أجهزة الشرطة، والجيش وقوات الدفاع عن الديمقراطية (الامبونيراكور) وغيرها من القوات السرية. وتواصل المفوضية جهودها من أجل نشر مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين في بوروندي. وفي وقت استكمال هذا التقرير، كان قد تم نشر 32 مراقبا لحقوق الإنسان و15 خبيرا عسكريا. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إبلاغ مفوضية الاتحاد الأفريقي بأن حكومة بوروندي تتراجع عن تعهدها

لفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي بخصوص نشر 200 من مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين بحجة أن الوضع الأمني قد تغير وأنه ينبغي إجراء تقييم جديد قبل أي نشر. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن العملية قد توقفت بسبب مطالبة الحكومة بنشر خبراء عسكريين غير مسلحين للاتحاد الأفريقي على الحدود مع رواندا وكذلك الحصول على سيطرة على تقارير المراقبين والخبراء العسكريين للاتحاد الأفريقي قبل إرسالها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي. وبالطبع، فإن هذين الشرطين غير مقبولين.

19. في 12 يوليو 2012، استأنف الحوار بين الأطراف البوروندية في أروسا بوساطة من الرئيس التنزاني الأسبق، بنجمين مكابا. وللأسف، قاطعت حكومة بوروندي الجلسة العامة الأولى بحجة أنه كان لا ينبغي دعوة المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وسيادة القانون لحضور هذه الجلسة العامة. وبعد اجتماعات ثنائية، انسحبت الوفد الحكومي من الحوار.

20. تسبب الوضع المتوتر في بوجمبورا في زيادة عدد النازحين داخليا وتدفق اللاجئين نحو المخيمات الواقعة أساسا في تنزانيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديموقراطية بأعداد أكبر الآن. وازدادت الأوضاع الاقتصادية تدهورا جراء تأثير تعليق التعاون بين بوروندي وبعض شركائها الإنمائيين ولاسيما الاتحاد الأوروبي.

21. في ضوء الأوضاع التي يسودها التوتر في بوروندي، للمؤتمر أن يعيد تأكيد عزم الاتحاد الأفريقي على عدم ادخار أي جهد لمساعدة بوروندي في إحلال وإعادة بناء السلم والأمن والاستقرار. في هذا الخصوص، للمؤتمر أن يعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى إجراء حوار شامل حقيقي، يشارك فيه جميع أصحاب المصالح البوروندييين، بقيادة وسيط جماعة شرق أفريقيا وبدعم من الميسر، الرئيس السابق بنجامين مكابا. وقد يرغب المؤتمر في دعوة جميع أصحاب المصلحة البوروندييين إلى مواصلة الالتزام بالحوار الشامل بين الأطراف البوروندية وتقديم التعاون اللازم لوسيط وميسر جماعة شرق أفريقيا. وللمؤتمر أيضا أن يوجه التهنئة إلى أعضاء الوفد الرفيع المستوى لجهودهم القيمة الرامية إلى إيجاد حل أفريقي للأزمة في بوروندي. كما أن للمؤتمر أيضا أن يحث الحكومة وجميع الأطراف المعنية البوروندية على نشر مراقبي حقوق الإنسان والعسكريين الـ200 للاتحاد الأفريقي. وللمؤتمر أيضا أن يعبر عن تقديره لشركاء الاتحاد الأفريقي لدعمهم لجهود الإقليم والقارة، وأن يطلب منهم الاستمرار في دعم مبادرات أفريقيا في بوروندي.

هـ) **<u>جمهورية الكونغو الديموقراطية</u>**:

22. ظل الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) متميزة بالمسائل المتصلة بالعملية الانتخابية، وإجراء حوار سياسي وطني واستمرار انعدام الأمن في محافظات شرق البلاد. في 26

مارس 2016، تم انتخاب محافظين ونواب محافظين في 20 محافظة جديدة، بينما لم يتم بعدُ تحديد الطرائق والجدول الزمني لتنظيم 11 عملية انتخابية أخرى، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية التشريعية، المتوقع إجراؤها خلال عام 2016 الجاري. تواجه اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة العديد من التحديات ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل، وبتنقيح واستكمال قوائم الناخبين وأمن الانتخابات المختلفة، فضلا عن الخدمات اللوجستية واعتماد جدول زمني توافقي مقبول لجميع أصحاب المصلحة الكونغوليين.

23. تبلغ ميزانية الحكومة المقدرة لدعم العملية الانتخابية 1.2 مليار دولار. ومن أصل هذا المبلغ رصدت الحكومة نحو 500 مليون دولار في ميزانيتها 2016. ورصد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار برنامج دعمه للدورة الانتخابية في الكونغو، صندوقا ائتمانيا، لم يتلق بعدُ أي مساهمة. أمام هذه القيود، فليس من المحتمل أن يتم تنظيم الانتخابات، وخاصة الانتخابات البرلمانية والرئاسية، المقررة إجراؤها لعام 2016 الجاري، ضمن المواعيد المحددة المنصوص عليها في الدستور. وفي هذا السياق، أوضحت المحكمة الدستورية، في حكمها الصادر في 11 مايو 2016، أن رئيس الجمهورية سيبقى في منصبه حتى انتخاب رئيس جديد للجمهورية. كما قامت المحكمة أيضا بالبت في وضع الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، اللذين سيظل أعضاؤهما يمارسون مهامهم على نحو صحيح حتى موعد الانتخابات التشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ القادمة. وقد أثار هذا القرار الصادر عن المحكمة الدستورية احتجاجات قوية من مختلف الأحزاب السياسية المعارضة وممثلي المجتمع المدني، الذين أصروا على ضرورة تنظيم الانتخابات ضمن المواعد الدستورية.

24. تجدر الإشارة إلى أنه في 4 مايو 2016، أكد مويز كاتومبي ترشيحه للانتخابات الرئاسية. ومع ذلك، أصبح السيد كاتومبي يخضع لتحقيق جنائي بتهمة تجنيد مرتزقة أجانب. وفي هذا السياق، حُكم عليه بالسجن غيابيا، كما أنه قد سافر بالفعل إلى أوروبا لأسباب طبية.

25. وفيما يتعلق بالحوار السياسي الوطني، قد يتذكر المؤتمر أنني عيّنت السيد إديم كوجو مبعوثا خاصا وميسرا للحوار المذكور بناء على صكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة. وفي وقت الانتهاء من هذا التقرير، كان كل من الأغلبية الرئاسية والمجتمع المدني قد قدم بالفعل قائمة ممثليه في اللجنة التحضيرية المؤلفة من 30 عضوا. لكن المعارضة التي يقودها الحزب من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي لم يعين بعد ممثليها. وانطلاقا من هذه الخلفية، سافر مفوض السلم والأمن مؤخرا إلى بروكسل للتشاور مع الجماعات المعارضة في المنفى لإقناعها بضرورة الانضمام إلى الحوار على جناح السرعة. وظل الوضع الأمني في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المناطق الحدودية مع الدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مصدرا للقلق. وتستمر الجماعات المسلحة مثل

القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوات الديمقراطية المتحالفة وجيش الرب للمقاومة في نشر الرعب.

26. استمرت الأطراف في الاتفاق الإطاري للسلم والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والإقليم، والذي تم التوقيع عليه في أديس أبابا، في 24 فبراير 2013، في تنفيذ هذا الأخير. وبصفته أحد ضامني الاتفاق، يسعى الاتحاد الأفريقي، مع الجهات الضامنة الأخرى، وهي الأمم المتحدة والسادك والمؤتمر الدولي حول إقليم البحيرات الكبرى، إلى التصدي للتحديات التي تواجه التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري.

27. قد يرغب المؤتمر في توجيه نداء ملح إلى جميع الأطراف الكونغولية للمشاركة في عملية حوار شامل، تحت رعاية السيد إديم كوجو، وبالتعاون الوثيق مع مجموعة الدعم المكونة من الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى ومنظمة السادك والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، بهدف التوصل إلى حل توافقي فيما يتعلق بالعملية الانتخابية، بما في ذلك تعبئة الموارد من أجل الانتخابات. ويجوز للمؤتمر أن يحث أيضا بلدان الإقليم على الاستمرار في تنفيذ الاتفاقية الإطارية، وبالتالي تعزيز تعاونها لتحييد القوى السلبية العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وللمؤتمر أن يدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في الكونغو إلى تعزيز التعاون بينهما من أجل زيادة الكفاءة في مكافحة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

و) <u>ليبيا</u>:

28. شهد الوضع في ليبيا تطورات سياسية مهمة. ففي 14 فبراير 2016، أعلن مجلس الرئاسة تشكيل حكومة وفاق وطني. عقب هذا التطور، تركزت الجهود الدولية على إقناع أعضاء مجلس النواب ورئيسه، السيد عجيلة صالح، بتأييد حكومة الوفاق الوطني المقترحة لتعزيز شرعيتها. وتعتبر إجازة البرلمان أمرا ضروريا لتهيئة الظروف اللازمة لإعادة تشكيل مؤسسات الدولة الممزقة واستعادة الاستقرار من خلال إعادة تنظيم الميليشيات المسلحة المتعددة على نحو فعال. على صعيد ذي صلة، في 23 فبراير 2016، وقع أعضاء الأغلبية من مجلس النواب بيانا أعلنوا فيه موافقتهم على حكومة الوفاق الوطني، على النحو المقترح من قبل مجلس الرئاسة.

29. إلى جانب المسار السياسي، تُبذل أيضا جهود تكميلية، بما في ذلك العمل الذي تقوم بها هيئة صياغة الدستور، الذي يهدف إلى استكمال مشروع الدستور الليبي الذي سيحال بعد ذلك إلى الشعب الليبي للاستفتاء. وفي إطار تسهيل هذا الجهد، تم عقد اجتماع استشاري يضم جميع أطياف

هيئة صياغة الدستور في عمان في 17 مارس 2016، وتداولت حول القضايا الدستورية المتبقية التي لم تحل بعد.

30. في إطار تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، وصل أعضاء مجلس الرئاسة إلى طرابلس في 30 مارس 2016. وبعد وصول مجلس الرئاسة إلى طرابلس، كان من المتوقع أن تركز خارطة الطريق المتعلقة باستكمال التحول الديمقراطي في ليبيا على: أولا، إجازة مجلس النواب لحكومة الوفاق الوطني؛ ثانيا، بناء مختلف المؤسسات الممزقة؛ ثالثا، إعادة تنظيم القطاع الأمني من أجل مكافحة تمدد تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابية على نحو فعال. استمر جيران ليبيا في المشاركة بنشاط في البحث عن حل للنزاع.

31. إن الوضع الإنساني ووضع حقوق الإنسان في البلد، الذي ازداد تعقيدا بفعل الأنشطة الإرهابية، بما في ذلك الدولة الإسلامية، استمر في التدهور. في جميع أنحاء البلد، يحتاج 2.4 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية، وتعطّلَ عمل أكثر من 40 في المائة من المنشآت الصحية في ليبيا. ويواجه ما يزيد على مليون طفل تحت سن الخامسة مخاطر نقص في اللقاحات. وعلاوة على ذلك، يعاني نحو 1.3 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في البلد.

32. في وقت الانتهاء من صياغة هذا التقرير، لم يكن مجلس النواب قد عقد أي اجتماع رسمي لإجازة حكومة الوفاق الوطني. ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني ذكرت، يوم 11 يونيو 2016، أنها كانت قد وصلت الى مشارف سرت، المدينة التي كانت تحت سيطرة الدولة الإسلامية لفترة طويلة. وقد شهدت المدينة معارك عنيفة مؤخرا. واستشرافا للمستقبل، يعتزم الاتحاد الأفريقي، من خلال الممثل السامي لشؤون ليبيا، أن يلعب دورا هاما، سواء في مساعدة الحكومة الليبية الجديدة من خلال إجراءات ملموسة، بما في ذلك المساعدة في إصلاح القطاع الأمني، أو في تقاسم الخبرات في عملية المصالحة الوطنية وتضميد الجراح.

33. قد يرغب المؤتمر في أن يشيد بجهود رئيس الاتحاد، الرئيس إدريس دبي إتنو، على مبادراته ودعمه للمصالحة في ليبيا، وأن **يشيد أيضاً** بالممثل السامي للاتحاد الافريقي، الرئيس السابق لتنزانيا السيد جاكايا كيكويتي، ويؤكد من جديد دعمه لهذه الجهود وتشجيعه للممثل على المثابرة. قد يرغب المؤتمر أيضا في التأكيد على التزام الاتحاد الافريقي بمساعدة الأطراف الليبية في إيجاد حل دائم للأزمة التي تواجه بلدهم.

ز) **غينيا بيساو**:

34. في الأشهر الأخيرة، اتسم الوضع في غينيا بيساو باستمرار الأزمة السياسية والمؤسسية التي عصفت بالبلاد والتي شلّت جميع جوانب الاقتصاد، بما في ذلك الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، أفاد مجلس السلم والأمن بعثة ميدانية إلى غينيا بيساو من 16 إلى 21 مارس 2016 لتقييم الوضع على الأرض وتحديد سبل المساهمة في تسوية الأزمة السياسية والمؤسسية السائدة في البلد. وأشاد مجلس السلم والأمن بسلطة الإيكواس على القرار المتخذ بشأن غينيا بيساو خلال دورتها العادية الـ49 المنعقدة في 4 يونيو ولاسيما إرسال وفد رفيع المستوى إلى غينيا بيساو وتجديد تفويض بعثة الإيكواس في غينيا بيساو لفترة إضافية مدتها سنة واحدة.

35. وفي هذا الصدد، قد يرغب المؤتمر في دعوة الرئيس وجميع أصحاب المصلحة السياسيين إلى الشروع في حوار حقيقي من أجل إنهاء الأزمة وضمان الاحترام الكامل لدستور البلاد. وقد يود المؤتمر أيضا الترحيب بالجهود التي تبذلها الإيكواس ولاسيما من خلال إجراءات رئيسها المنتهية ولايته الرئيس السنغالي ماكي صال والرئيس الأسبق أولوسيجون أوباسنجو وكذلك المبادرات التي اتخذتها مجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية لدعم السلام والاستقرار في غينيا بيساو. وقد يود المؤتمر أيضا الإشادة بالدور الأساسي الذي تضطلع به بعثة الإيكواس في غينيا بيساو لتحقيق الاستقرار في البلد؟

ح) **مالي ومنطقة الساحل:**

36. يتسم الوضع في مالي بمواصلة الجهود الرامية إلى لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، المنبثق عن عملية الجزائر العاصمة، والذي وقعت عليه الحكومة والحركات المسلحة في 15 مايو 20 يونيو 2015.

37. خلال الأشهر الأخيرة، تم إحراز تقدم حقيقي في تنفيذ الاتفاق. وفيما يتعلق بالقضايا السياسية والمؤسسية، دخل إقليما ميناكا وتاوديني الجديدان مرحلة التشغيل، حيث تم، نحو نهاية يناير 2016، تعيين محافظ لكل منهما وأديا اليمين الدستورية في مارس. اعتمدت الجمعية الوطنية، في 31 مارس 2016، النصوص المعدّلة للقانون المتعلق بالسلطات المحلية بغية إتاحة تنصيب السلطات المؤقتة المسؤولة عن الإدارة المحلية في شمال مالي. وقد أصبحت هذه المسألة المعلقة منذ أكتوبر 2015، مصدر تعطيل أمام تنفيذ الاتفاق، حيث إن الحركات تربطها بإطلاق آلية التنسيق التشغيلية وتجميع المقاتلين. قال أعضاء البرلمان المالي من المعارضة بعدم دستورية القانون بشأن وضع السلطات المؤقتة. وفي حكم معتمد في 5 مايو 2016، أعلنت المحكمة الدستورية أن قانون إنشاء السلطات المؤقتة مطابق للدستور.

38. في عشية الذكرى الأولى لتوقيع اتفاق السلام، اجتمعت لجنة متابعة اتفاق السلام والمصالحة في مالي في 18 يونيو 2016، في باماكو، برئاسة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في الجزائر، لتقييم السنة الأولى من تنفيذ الاتفاق. ومع ذلك، تصطدم عملية تنفيذ الاتفاق بتحديات تؤخر تقدمها وتجسيدها على أرض الواقع. وتتعلق هذه التحديات بعدم توافر تمويل للمشاريع والبرامج المنصوص عليها في الاتفاق من جهة، ومن جهة أخرى، بتهديد الإرهاب والجرائم العابرة للحدود الوطنية، التي لا تزال تتسبب في بطء وتيرة جميع الأنشطة الإنمائية. في هذا الصدد، ناشدت لجنة المتابعة جميع الشركاء في مالي تقديم المزيد من الدعم العاجل في مجالي تمويل التنمية ومكافحة الإرهاب. وفي هذه المناسبة، رحب المجتمع الدولي على وجه الخصوص بالالتزام الثابت والتام اللذين أبدتهما الجزائر، مما يبعث على الأمل في عودة مالي قريبا إلى طريق السلم والاستقرار والتنمية.

39. تجدر الإشارة إلى أن الأطراف المالية قد وقعت مذكرة تفاهم بشأن السلطات الانتقالية يوم 19 يونيو 2016، وهو ما يعتبر تقدما هاما يمهد الطريق أمام التنفيذ العاجل لأحكام الاتفاق الأخرى.

40. وفيما يتعلق بالوضع الأمني، اتسمت الفترة قيد النظر ببعض التدهور على الأرض. وخير دليل على ذلك الكمائن الأخيرة، والتفجيرات والهجمات المعقدة ضد مواقع وعناصر القوات المسلحة في مالي، والقوات الدولية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعملية برخان الفرنسية. ويشكل تزايد العنف والهجمات التي استهدفت مناطق موبتي وتمبكتو في الجزء الأوسط من البلاد، المرتبطة خصوصا بالأنشطة والنفوذ المتنامي لبعض الجماعات الإرهابية التي تمتد أنشطتها للدول المجاورة.

41. في إطار عملها في منطقة الساحل ومراعاة لهذه التطورات في مالي، تواصل المفوضية، بما في ذلك من خلال بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، جهودها الرامية إلى تنفيذ إستراتيجية الاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل، التي اعتمدها مجلس السلم والأمن في 11 أغسطس 2014. وعليه، وفي سياق متابعة مقررات الاجتماع الأول لوزراء الدفاع ورؤساء أركان الدفاع للدول الأعضاء في عملية نواكشوط، الذي عقد في باماكو، يوم 4 سبتمبر 2015، أرسل الاتحاد الأفريقي بعثة مشتركة أولية إلى مالي لتقييم التهديدات الأمنية في شمال البلاد، وذلك لاحتمال نشر قوة تدخل إقليمية لمكافحة الإرهاب في شمال مالي وفي المنطقة. وأثناء الانتهاء من هذا التقرير، كانت المفوضية تستعد لإيفاد بعثة تقييم إلى شمال مالي مؤلفة من الاتحاد الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة وبلدان الإقليم من 23 إلى 31 يوليو 2016.

42. يمكن للمؤتمر أن يهنئ الأطراف في مالي على التقدم الملموس المحرز خلال السنة الأولى من تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة الصادر عن عملية الجزائر، ويشجع الأطراف في مالي على مضاعفة الجهود من أجل تعزيز السلام الدائم والمصالحة في مالي. ويمكن للمؤتمر أن يعرب عن تقديره للجزائر، رئيسة لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق على مواصلتها الوساطة، وللبلدان والمنظمات الأطراف في لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق على دعمها للأطراف في مالي. كما يمكن للمؤتمر أن يدين مجددا وبشدة الهجمات الإرهابية في مالي ضد القوات المسلحة المالية، والقوات الدولية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعملية "برخان" الفرنسية والتأكيد على الحاجة إلى الإسراع بإنشاء قوة التدخل التي سيتم نشرها في شمال مالي، لمكافحة الإرهاب والجماعات الإجرامية الناشطة في هذا الجزء من البلاد. ويمكن للمؤتمر أن يجدد تأكيد دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والبلدان المساهمة بقوات، ويدعو إلى تعزيز البعثة. ويمكن للمؤتمر أن يوجه نداء عاجلا إلى الشركاء الدوليين لزيادة دعمها لبلدان الساحل في جهودها لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ويمكن للمؤتمر، في إطار الجهود المبذولة من أجل التنسيق وتعزيز التعاون في الأنشطة في منطقة الساحل، إحياء فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام والتنمية في منطقة الساحل، يعقد تحت الرعاية المشتركة للاتحاد الافريقي، والأمم المتحدة.

ط) **<u>جمهورية أفريقيا الوسطى</u>:**

43. تحسن الوضع السياسي والأمني في جمهورية أفريقيا الوسطى بشكل كبير، عقب التنظيم الناجح للانتخابات الرئاسية والتشريعية وإقامة الحكومة الجديدة. وفي هذا السياق، قرر مجلس السلم والأمن، خلال اجتماعه 586 المنعقد في 31 مارس 2016، رفع تعليق مشاركة جمهورية أفريقيا الوسطى في أنشطة الاتحاد الأفريقي، فضلا عن غيرها من التدابير المتخذة من أجل ضمان عمل الأطراف المهتمة بجمهورية أفريقيا الوسطى بشكل لا رجعة فيه من أجل استعادة النظام الدستوري العادي.

44. رغم ذلك، ما زال الوضع الأمني يتميز بحوادث عنف وانتهاكات ترتكب ضد السكان من قبل أفراد مسلحين محددين، يعملون في كثير من الأحيان مع عناصر من جماعة جيش الرب للمقاومة الإرهابية. وفي هذا السياق، لا يزال جيش الرب للمقاومة يشكل تهديدا للسلم والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ويتطلب القضاء عليه تعاونا أفريقيا ودوليا متزايدا وواسعا. وقد تحسن الوضع الإنساني بشكل كبير. فقد انخفض عدد النازحين داخليا بشكل كبير منذ فبراير 2016، ولكن لا يزال هناك 466.091 ألف لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى، لاسيما في الدول المجاورة. وتواصل البلاد مواجهة نقص الغذاء. وتشير التقديرات إلى أن نحو 2.35 مليون شخص يعانون

من انعدام الأمن الغذائي، ويحتاجون أيضا إلى الدعم والرعاية الصحية والحصول على المياه الصالحة للشرب.

45. حتى لحظة صياغة هذا التقرير، كانت المشاورات جارية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى لعقد اجتماع لمجموعة الاتصال الدولية حول جمهورية أفريقيا الوسطى في أغسطس 2016. وسيتيح الاجتماع الفرصة لتحويل مجموعة الاتصال الدولية إلى مجموعة دعم دولية.

46. يمكن للمؤتمر الثناء على السلطات الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، لا سيما الرئيسة كاثرين سامبا–بانزا، ودول الإقليم الفرعي على مساهماتهم المتعددة الأوجه والحاسمة في اتجاه حل أزمة أفريقيا الوسطى، إضافة إلى الإنهاء الناجح للمرحلة الانتقالية في البلاد. ويمكن للمؤتمر أيضا أن يشكر شركاء الاتحاد الأفريقي على دعمهم للجهود الرامية إلى تحقيق استقرار الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويشجعهم على مواصلة جهودهم لدعم السلم والأمن في أفريقيا الوسطى، وتعزيز برنامج التعافي الاقتصادي.

ي) **الصحراء الغربية:**

47. لم يتم إيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية حتى الساعة، وهو النزاع المسجل في أجندة تصفية الاستعمار للأمم المتحدة لأكثر من أربعين سنة، بما في ذلك خمسة وعشرون سنة في سياق عملية السلام الجارية نتيجة لقبول المغرب والبوليساريو لمخطط التسوية لمنظمة الوحدة الأفريقية كما اعتمد من قبل مجلس الأمن للأمم المتحدة في أبريل 1991.

48. دفع استمرار الجمود الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، إلى زيارة المنطقة في أبريل 2016 – وهي الزيارة الأولى للأمين العام للأمم المتحدة منذ عام 1998. وعلى الرغم من رفض المغرب السماح للأمين العام للأمم المتحدة بزيارة الرباط والأراضي الواقعة تحت احتلالها، قام السيد بان كي مون بزيارة مخيمات البوليساريو للاجئين في تندوف، وفي الاراضي المحررة في بير لحلو، كما زار الجزائر ونواكشوط، مشددا على الحاجة الملحة لإحراز تقدم سريع في البحث عن حل للنزاع، ومؤكدا على المخاطر المرتبطة بالسلم والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء نظرا لاستمرار هذا النزاع. وأكد أيضا أن الإحباط وتدهور الوضع الإنساني المتزايدين في المخيمات يعتبر من التطورات المثيرة للقلق.

49. قد عبر المغرب، الذي لم يرحب بزيارة الأمين العام، عن استيائه لنتائج هذه الزيارة متهما بان كيمون بالانحياز. وفي خطوة متطرفة وعنيفة، قام المغرب بطرد 81 عنصرا من بعثة المينورسو و

3 أفراد من موظفي الاتحاد الأفريقي في مهلة لم تتجاوز 72 ساعة، دافعا ببعثة المينورسو وبعملية السلام برمتها إلى حالة من الفوضى التامة والشلل غير المسبوق. الأمر الذي يشكل سابقة خطيرة لجميع عمليات السلام. ويشكل ذلك في الواقع سابقة خطيرة حيث أن دولا مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان محرومون من الحق في تحديد معيار تواجد بعثات الأمم المتحدة على أراضيها السيادية، في الوقت الذي يتصرف فيه المغرب بمثل هذه الطريقة غير المسؤولة في إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية الأساسية عن إنهاء الاستعمار فيه.

50. قد قام الأمين العام، بان كي مون، لاحقا بتقديم تقريره عن الوضع في الصحراء الغربية إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة ، وأوصى على سبيل المثال لا الحصر بتجديد ولاية البعثة لمدة 12 شهرا أخرى، حتى 30 أبريل 2017. وردا على طرد المغرب لموظفي الامم المتحدة والاتحاد الأفريقي، دعا الأمين العام مجلس الأمن لإعادة ولاية بعثة المينورسو إلى سابق عهدها ودعمها، واحترام معايير الأمم المتحدة لحفظ السلام والحياد، والأهم من كل ذلك، تجنب إقامة سابقة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حول العالم.

51. قد بحث مجلس الأمن للأمم المتحدة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة واعتمد القرار 2285 (2016) بشأن الصحراء الغربية في 29 أبريل 2016، ليس بالإجماع كما في السابق، بل بأغلبية 10 أصوات معه وصوتان (2) ضده (فنزويلا وأوروغواي) و امتناع ثلاثة (3) عن التصويت (أنغولا ونيوزيلندا وروسيا). وقد تناول مجلس الأمن الأزمة التي نجمت عن إجراءات الطرد التي قام بها المغرب، وشدد على الحاجة الملحة لعودة بعثة المينورسو إلى ممارسة كامل وظائفها. وعلاوة على ذلك، طلب مجلس الأمن من الأمين العام إبلاغ المجلس في غضون 90 يوما عما إذا كانت البعثة قد عادت إلى وظائفها الكاملة، وإذا لم تفعل ذلك، بحث أفضل السبل الكفيلة بتسهيل تحقيق هذا الهدف. وحتى الآن، وعلى الرغم من ان المهلة المحددة ستنقضي في نهاية شهر يوليو 2016، لم يتم الإبلاغ عن أي تقدم رسمي حتى الآن فيما يخص السماح للعنصر المدني المطرود للعودة إلى البعثة.

52. من جانبه، استعرض مجلس السلم والأمن الوضع في الصحراء الغربية خلال جلسته المنعقدة يوم 6 أبريل 2016، وأثنى على سبيل المثال لا الحصر، على الجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، في البحث عن حل للنزاع في الصحراء الغربية، بما في ذلك زيارته الأخيرة إلى المنطقة، وأدان طرد المغرب لأفراد بعثة المينورسو والاتحاد الافريقي في الصحراء الغربية. كما جدد مجلس السلم والأمن تأكيد دعواتهما للأمم المتحدة إلى تحديد موعد لإجراء استفتاء لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية – كحق غير قابل للتصرف لهذا الشعب الذي عانى طويلا.

53. إضافة إلى ذلك، تم من 25 إلى 28 أبريل 2016، إيفاد مبعوثي الخاص، الرئيس السابق جواكيم شيسانو، إلى نيويورك لإطلاع مجلس الأمن للأمم المتحدة على موقف أفريقيا من هذه القضية ومناقشة كيفية الخروج من المأزق الحالي. وبناء على الترتيبات الإجرائية التي سهلتها أنغولا وفنزويلا، تمكن المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي من إطلاع جلسة غير رسمية شهدت حضورا كبيرا لمجلس الأمن للأمم المتحدة على آخر التطورات.

54. يمكن للمؤتمر أن يحث مجلس الأمن للأمم المتحدة على اتخاذ تدابير حاسمة من أجل تمكين شعب الصحراء الغربية، دون مزيد من التأخير، من تحديد مصيره في استفتاء لتقرير المصير، وفقا للشرعية الدولية، واستعادة كامل وظائف بعثة المينورسو، بما في ذلك ممثلي الاتحاد الافريقي، لتنشيط العملية السياسية وتعزيز الحوار المباشر اللازم بين الطرفين والمطالبة بتدابير فعالة وعاجلة لحماية الموارد الطبيعية للصحراء الغربية إضافة إلى حقوق الإنسان في البلاد. قد يرغب المؤتمر في أن يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي اتخاذ الخطوات بالتشاور مع الأمم المتحدة لعقد اللجنة الخاصة دورة خاصة في مقر الاتحاد حول الوضع في الصحراء الغربية فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان حول منح البلدان والشعوب التي ترزخ تحت نير الاستعمار استقلالها (لجنة ال24).

ك) **<u>جهود الاتحاد الأفريقي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف</u>:**

55. يقع عدد متزايد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ضحايا لمختلف أنواع الأعمال الإرهابية الفظيعة، مع تزايد توجيه الإرهابيين هجماتهم للأهداف السهلة ما يؤدي إلى مقتل وجرح العشرات من المدنيين الأبرياء، فضلا عن تدمير الممتلكات. ويمكن اعتبار الهجمات الإرهابية الأخيرة على فنادق في مالي وبوركينا فاسو وكوت ديفوار من قبل جماعات متحالفة مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي دليلا على استمرارها في اتباع اسلوب اختيار الأهداف السهلة كجزء من دعايتها الرامية إلى تقويض الدولة ومؤسساتها وتثبيط عزيمة الشعوب. في هذا الصدد، تعمل المفوضية حاليا والإيكواس والأمم المتحدة وبلدان المنطقة لإيفاد بعثة مشتركة في 23 يوليو 2016 لتقييم النشر الممكن لقوة التدخل الإقليمية لمكافحة الإرهاب في شمال مالي وفي المنطقة.

56. تواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي وخاصة من خلال المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب دعم جهود الدول الأعضاء في منع الإرهاب ومكافحته من خلال مبادرات بناء القدرة تعزيزا لقدرات الوكالات والمؤسسات الوطنية. وتواصل المفوضية أيضا دعم الدول الأعضاء في مراجعة قوانينها الوطنية ومواءمتها مع القانون النموذجي الأفريقي لمكافحة الإرهاب.

57. وفيما يتعلق بالمعركة ضد الجماعة الإرهابية في حوض بحيرة تشاد تحديدا، تم إحراز تقدم كبير من قبل قوات البعثة المشتركة المتعددة الجنسيات التي تقاتل جماعة بوكو حرام الإرهابية. فبفضل هذه

الجهود، تدهور وضع بوكو حرام إلى حد كبير وتم احتواؤها كما تمت استعادة معظم الأراضي التي كانت تحتلها الجماعة رسميا، وقتل عدد كبير من مقاتليها في المواجهات كما أسر عدد آخر منهم. ورغم أن القدرة القتالية لبوكو حرام قد تضررت بشكل كبير، فإنها ما تزال تمتلك القدرة على استخدام الأجهزة المتفجرة الارتجالية والهجمات الانتحارية، ولاسيما على طول طرق الإمداد الرئيسية وضد السكان. وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، قامت بوكو حرام بتحويل عملياتها الرئيسية من الجزء الجنوبي من منطقة عمليات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات إلى الجزء الشمالي الشرقي منها، وهي منطقة حدود ثلاثية تضم النيجر ونيجيريا وتشاد.

58. لتعزيز عمليات قوات فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات ضد بوكو حرام، وضع الاتحاد الأفريقي آليات لدعم القوات. وتتمثل هذه الآليات في مذكرة التفاهم الموقعة بين الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد بشأن تقديم الدعم لفريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات التي تم توقيعها في 16 أكتوبر 2015، إلى جانب اتفاق تنفيذ الدعم الموقع في 29 يناير 2016 بين الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد ووزراء الدفاع للبلدان المساهمة بقوات. كما أنشأ الاتحاد الأفريقي خلية دعم استراتيجية في المفوضية لتنسيق دعم الاتحاد الأفريقي لفريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات، والتي يتم تزويدها بفريق دعم البعثة من موظفي دعم البعثة المدنيين الدوليين والمحليين المقيمين في انجامينا، تشاد. ونظم الاتحاد الأفريقي مؤتمر المانحين في أديس أبابا لدعم لجنة حوض بحيرة تشاد في 1 فبراير 2016، من أجل تعبئة الموارد الإضافية لفريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي قد أعلن عن الإفراج عن دعمه المالي الذي طال انتظاره لصالح الاتحاد الأفريقي وفريق العمل المشترك المتعدد الجنسيا بحلول نهاية يوليو 2016.

59. علاوة على ذلك، وفيما يخص مكافحة الإرهاب، قام فريق العمل الإقليمي للاتحاد الأفريقي خلال السنوات الماضية في إطار مبادرة التعاون الإقليمي للاتحاد الأفريقي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، بالضغط الشديد على جيش الرب للمقاومة. وكنتيجة لذلك، تم تفكيك الجماعة الإرهابية بشكل كبير حيث أصبح لدى جيش الرب للمقاومة أقل من 150 مقاوما مسلحا تحت القيادة العامة لمؤسس الجماعة، جوزيف كوني. غير أنه وعلى الرغم من هذا التفكيك، لا تزال هذه الجماعة تشكل تهديدا كبيرا بالنسبة للمدنيين العزل في المناطق المتضررة. وقد تجسد هذا الوضع في سلسلة الهجمات وعمليات الاختطاف التي قامت بها الجماعة في الماضي القريب. ففي الفترة ما بين يناير وفبراير 2016، اختطف جيش الرب للمقاومة 232 مدنيا شرق جمهورية الكونغو الديموقراطية.

60. أفادت المفوضية، عملا بمقرر مجلس السلم والأمن الصادر عن اجتماعه الـ 601 المنعقد في 30 مايو 2016، بعثة تقييم فني إلى المناطق المتضررة من أعمال جيش الرب للمقاومة، خلال الفترة

يونيو–يوليو 2016، بغية تسهيل التحول المحتمل لفريق العمل الإقليمي ومبادرة التعاون الإقليمي للاتحاد الأفريقي للقضاء على جيش الرب للمقاومة إلى بعثة متعددة الأبعاد وتعزيز مشاركة القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى (وحدة قوية من جيش جمهورية أفريقيا الوسطى) في فريق العمل الإقليمي، من بين أمور أخرى. خلال نفس الاجتماع، قام مجلس السلم والأمن أيضا بتمديد ولاية مبادرة التعاون الإقليمي للاتحاد الأفريقي للقضاء على جيش الرب للمقاومة إلى 22 مايو 2017. وتركز المفوضية على الحاجة إلى إعادة تأهيل المناطق والمجتمعات المحلية المتضررة من أعمال جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك من خلال الدراسة حول إعادة تأهيل المناطق المتضررة من أعمال جيش الرب للمقاومة التي يقودها الاتحاد الأفريقي ويدعمها كل من البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية.

61. قد يود المؤتمر دعوة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم مبادرة الاتحاد الأفريقي لنشر قوة تدخل إقليمية، في إطار الأمم المتحدة، لمكافحة الإرهاب في شمال مالي والساحل. وقد يود الترحيب بجهود لجنة حوض بحيرة تشاد وبنين والدعوة إلى بذل جهود متواصلة للقضاء على بوكو حرام. وقد يود المؤتمر أيضا دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من الموارد المادية والمالية لضمان تقديم الدعم المناسب إلى لجنة حوض بحيرة تشاد في جهودها الرامية إلى القضاء على بوكو حرام. وقد يود المؤتمر التشديد على الحاجة إلى المساعدة في تدريب وحدة قوية للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وتزويدها بالمعدات وإدماجها في فريق العمل الإقليمي من أجل تفادي الفراغ الأمني الذي قد يحدث في شرق جمهورية أفريقيا الوسطى في حالة انسحاب القوات الأوغندية من فريق العمل الإقليمي كما أعلنت أوغندا ذلك. وقد يرغب في حث الدول الأعضاء والشركاء على تقديم الدعم الضروري للمركز الأفريقي للدراسات والأبحاث الخاصة بالإرهاب حتى يقوم بمهامه بفعالية.

ل) **<u>المرأة والسلام والأمن في أفريقيا</u>:**

62. خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الدول الأعضاء، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء، إحراز التقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن والقرار رقم 1612 بشأن الأطفال المعرضين للخطر وحماية المدنيين. كان هناك وعي متنام بضرورة زيادة وجود المرأة في عمليات حفظ السلام والوساطة والمصالحة والأنشطة الأخرى الأساسية المتعلقة بتعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. وفي هذا الصدد، عقد مجلس السلم والأمن عددا من الاجتماعات حول المرأة والسلم والأمن شدد خلالها على الحاجة إلى إدماج المرأة في عمليات التفاوض وتلك المتعلقة باتفاقات السلام في القارة بصورة أكبر. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال النساء والأطفال يشكلون الأغلبية الساحقة لضحايا النزاعات المسلحة. وقد يود

المؤتمر حث جميع الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها لمواءمة قوانينها الوطنية مع أحكام قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1325 وصكوك الاتحاد الأفريقي وغيرها من التشريعات الدولية التي تحمي حقوق النساء والأطفال.

م) **الأطفال في أوضاع النزاعات في أفريقيا:**

63. تواصل الدول الأعضاء، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، مضاعفة جهودها في حماية الأطفال في أوضاع النزاعات في أفريقيا. تم إحراز التقدم نحو تعزيز الأطر القانونية القائمة والتصدي للانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال في مناطق النزاعات في القارة. وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال وتيرة تنفيذ صكوك الاتحاد الأفريقي والصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الأطفال بطيئة وضعيفة. وفي هذا الصدد، شدد مجلس السلم والأمن في اجتماعاته على ضرورة أن تعمم الدول الأعضاء حماية الأطفال والبنية التحتية والأفراد في مجال التعليم في إداراتها العامة ونظمها الإدارية. وقد يود المؤتمر التأكيد على المسؤولية الرئيسية لحكومات الدول الأعضاء في ضمان حماية الأطفال وتعزيز حقوقهم ورفاهيتم.

ثالثا- **الخاتمة:**

64. أشيد بمجلس السلم والأمن على استمراره، بدعم من المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية والشركاء، في بذل الجهود لمواجهة التحديات وتدعيم التقدم المحرز بالفعل في تعزيز السلم والاستقرار في القارة. وتستحق هذه الجهود الإشادة وإنّني أدعو إلى دعمها بغية توفير الطاقة والزخم المطلوبين لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020 فما بعد.

65. وتتطلب التحديات التي تواجه أفريقيا في مجال الأمن والسلم التزامنا المتجدد ونُهجا مبتكرة لتسوية أوضاع النزاعات والأزمات. وفي هذا الصدد، أدعو إلى اتخاذ إجراءات قوية للاستجابة الفورية للنزاعات والأزمات، في الوقت الذي تكثف القارة فيه جهودها في مجال الوقاية والوساطة. تبعا لذلك ونظرا للاتجاهات الحالية للانتكاسات في بعض الدول، أدعو إلى مضاعفة الجهود من أجل تنفيذ أنشطة تحقيق الاستقرار في فترة ما بعد النزاعات. وإذا ما أريد للقارة أن تحقق كل ذلك وإذا أردنا تحقيق مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية فينبغي توفير التمويل اللازم والمتطلبات الأخرى من داخل القارة للوفاء بالالتزام المتعلق بالترويج لقارة خالية من النزاعات.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2016-07-18

Report of the Chairperson of the Commission of the African Union on the Current State of Peace and Security in Africa

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/9029

Downloaded from African Union Common Repository